الفصل 13
الأيام الأخيرة

«أن تعاني الويلات التي يعتقد الأمل أنَّها سرمدية،

أن تخفر أكثر الإساءات قتامةً من الموت والظلمة،

أن تتحدى السُّلْطة التي تبدو قاهرة،

أن تأمل حتى يوجِد الأمل من حطامه ذلك الشيء الذي كان يأمله

أن لا تتغير، وأن لا تتعثر، وأن لا تندم».

بيرسي شيلي، شاعر إنجليزي (1792م- 1822م).

ازداد النشاط الدبلوماسي داخل السفارة العراقية بصورة مذهلة مع استئناف عملية التفتيش عن الأسلحة، وكان الدبلوماسيون الذين يتمتعون بالكياسة والكفاية العالية يسارعون إلى حضور الاجتماعات، مستغلين كل مناسبة لطمأنة المراقبين القلقين حيال التزام العراق بمعايير التحقُّق من نزع السلاح، وهي أكثر المعايير قساوةً في تاريخ العالم، التي قد تعجز معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن تطبيقها.

لكنَّ المثير في الأمر هو أنَّ امتثال العراق فاقَ المتوقع، حتى إنَّ الولايات المتحدة وبريطانيا اضطرتا إلى رفع سقف المعايير أكثر. وفي الأحوال كلها، فقد تغلب العراق على الولايات المتحدة؛ لأنَّ الدبلوماسيين العراقيين أرادوا وضع نهاية للبؤس الذي تُسبِّبه العقوبات لشعبهم، كانوا يرون النهاية قريبةً، وصمَّموا على وقف العقوبات بالاستجابة السريعة لأي سؤال من الأمم المتحدة عن البيانات أو مراجعة الأداء، ولم يشعروا بالكلل أو الملل في سعيهم لتحقيق هذا الهدف.

كان نظام الحكم في العراق علمانيًّا قبل فرض العقوبات؛ ما يعني أنَّ الدبلوماسيين كانوا متأقلمين مع الغرب، خلافًا لإيران وبعض دول الخليج التي تكره الحداثة الاجتماعية، وطوال هذه السنوات كان الدبلوماسيون العراقيون يعربون عن رغبتهم في تجديد الصداقة القديمة مع الغرب، وقد سنحت لهم الفرصة لإثبات هذه الصداقة، وكانوا حريصين على عدم تفويتها.

لم تعطِ دول مثل فرنسا، وروسيا، وسوريا، أو أعضاء مجلس الأمن الآخرين، كانت تدعم الحل السلمي، الدبلوماسيين العراقيين فرصةً للتراجع، حتى إنَّها - لإثبات جدوى الحل السلمي- طلبت إلى العراق القفز خلال حلقات النار.

وبالرغم من أنَّ أكثر من (800) عملية تفتيش لم تكشف سوى هياكل صدئة لأسلحة قديمة، فإنَّ العراقيين تحمَّلوا التفتيش المتطفل للمصانع وسيارات الموظفين والحقائب، وزيارات العلماء في بيوتهم. وفي كل مرَّة كانت فيها أمريكا وبريطانيا ترفعان ضجيج الآلة الإعلامية للحديث عن أسلحة الدمار العراقية، كان المفتشون يعودون صفر اليدين.

وهكذا، كانت هذه العملية، وهي أقسى عمليات التفتيش عن الأسلحة في التاريخ، تُنذر بإلحاق العار بالأمم المتحدة، وهي العملية التي سببت للشعب العراقي معاناة شديدة نتيجة سعيه المشروع لامتلاك أسلحة تملكها كل دولة على وجه الأرض.

عندما بدأت بوادر الحل تلوح في الأفق كانت العقوبات قد قتلت مليونًا وسبع مئة ألف عراقي، من بينهم مليون طفل [239]. هذه ليست مبالغة، فقد وثَّقت منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف وفاة نصف مليون طفل عراقي في نهاية عام 1996م بسبب العقوبات [240]، ولا يزال الموت يواصل حصد أرواح البشر في وادي دجلة والفرات، وقدَّرت منظمة اليونيسيف

أنَّ خمسة آلاف طفل دون سن الخامسة كانوا يموتون كل شهر [241]، في حين قدَّرت السلطات العراقية الرسمية العدد بنحو ثمانية آلاف طفل، وثلاثة آلاف بالغ؛ أي ما مجموعه (11) ألف وفاة شهريًّا [242]. وعلى كلٍّ، فقد كان عدد الضحايا مخيفًا، وقد ثبت الآن أنَّ أطفال العراق ماتوا عبثًا.

لم يُفلِح عدم اكتشاف أسلحة سرية في تخفيف التخمينات البائسة عن الأسلحة التي كان يقال إنَّ العراق لا يزال يخفيها، وقد تابعت الصحافة التقدم الحاصل في عمليات التفتيش وسط تسريبات محمومة وكاذبة من مسؤولي البيت الأبيض عن وجود مخابئ أسلحة سرية، وزاد خبراء الإعلام من حملة التحريض بتوقع الأمكنة التي يُعتقد أنَّ العراق قد خبَّأ فيها هذه الأسلحة المزعجة، كان هذا يحدث، والناس العقلاء حول العالم يصلون من أجل نجاح عمليات التفتيش، وحبس العالم أنفاسه بحثًا عن علامات قد تدل على أنَّ العراق سينهار تحت الإكراه.

لكنَّ الحال كان مختلفًا داخل السفارة؛ فقد كان الدبلوماسيون يبتسمون بأمل، والهدوء بادٍ على وجوههم، لقد أصبحوا – بعد ثلاث عشرة سنةً من العقوبات– يرون بارقة أمل لمستقبل أفضل لسعادة شعبهم ورخائه.

لتحقيق هذا الهدف؛ فقد عملوا من دون كلل طوال الليل والنهار، وكانوا لا ينامون بسبب فرق التوقيت، ليتمكنوا من التنسيق مع بغداد.

في أحد الأيام كنت جالسةً على الأريكة أشرب الشاي العراقي الحلو، وأنا أراقب الحركة في بهو مبنى السفارة، وأتذكَّر أنَّني دعوت الله أن يكون مع هؤلاء الدبلوماسيين.

لم يكن هذا التغيير كله مجرد مصادفة، وإنَّما نتيجة العمل المكثف المسبق للإعداد لهذا اليوم، فقد خططت مع سعد عبد الرحمن، وصالح محمود، والدكتور سعيد حسن، وعبد الرحمن محيي الدين لكيفية استجابة المسؤولين العراقيين بطريقة مختلفة لكل مشكلة ظهرت في عمليات التفتيش السابقة.

وقد حدَّدنا الأهداف بعناية شديدة طوال (18) شهرًا من محادثاتنا، وناقشنا المشكلات السابقة بتفصيل ممل، وكيف يمكن التعامل مع المشكلات السابقة بطريقة مختلفة.

وقد لمست، وأنا أرى التقدم الحاصل في عمليات التفتيش، أنَّ الحوار قد حقق نتائج باهرة، وشعرت بالرضا وأنا أرى العالم قد بدأ يقتنع بضرورة رفع العقوبات عن الشعب العراقي.

في اليوم الحادي والعشرين من شهر ديسمبر عام 2002م، تناولت الغداء مع مصدري الدبلوماسي في السفارة الماليزية السيد راني إسماعيل هادي علي [243]، الذي كان خبيرًا في سياسة العقوبات الدولية، وكان يرافق السفير حاسمي آغام في اجتماعات مجلس الأمن، وقد زودني بالتوجيهات الفنية الضرورية بخصوص معايير الأمم المتحدة لنزع السلاح [244].

ولسوء طالعي أنَّه أنهى مهمته الدبلوماسية في الأمم المتحدة، وكان يستعد للعودة إلى كوالالمبور، والأسوأ من ذلك أنَّ السفير نفسه كان أيضًا على وشك العودة إلى بلاده التي سترأس حركة دول عدم الانحياز، والتي كان مقررًا أن تعقد مؤتمرها في كوالالمبور في شهر فبراير.

في لقائنا الأخير أعطاني بعض نصائح الوداع التي تقبلتها باهتمام كبير [245].

قال لي إنَّ القضية الآن هي كيف يمكن إنقاذ الولايات المتحدة من الموقف المحرج الذي وضعت نفسها فيه، وكيف لها أن تتبنى الموقف العالمي المطالب بالسلام ثم تعلن انتصارها.

ثم حثني على العودة إلى بغداد مرَّةً أخرى، والبحث عن أي شيء آخر يمكن أن أُحقِّقه لواشنطن؛ لجعلها تبدو منتصرة، وأذكر أنَّني تقبلت اقتراحه برحابة صدر، وأخذت أُفكِّر في الاحتمالات المختلفة وأنا في طريقي إلى السفارة العراقية.

كان قد تردد أنَّ العراق ألغى عقد شركة لوك أويل الروسية لتطوير حقل نفط غرب القرنة، الذي يُقدّر احتياطي النفط فيه بنحو (8- 10) بلايين برميل [246].

قلت لنفسي لو استطعت إقناع العراق بمنح الولايات المتحدة امتيازًا ضخمًا من الدرجة الأُولى لجعلنا ذلك نقترب أكثر من اتفاق السلام، والحقيقة أنَّني شعرت بالخوف لسماعي أنَّ العراق قد سحب حقوق تطوير حقل النفط هذا من الشركة الروسية، معتقدةً أنَّ تراجع العراق عن التزاماته وعقوده مع روسيا أو أي بلد آخر، سيضر بجهودي؛ فقد كان مهمًّا جعل الشركات الأمريكية تثق بالوعود العراقية، وإذا كان العراق سيلغي اتفاقاته مع روسيا أو فرنسا

المعارضتين للعقوبات، فما الذي يمكن أن يفعله مع الولايات المتحدة التي عذَّبت العراقيين مدَّة ثلاث عشرة سنة؟

كانت هذه مشكلةً، ومع ذلك منحتني قضية لوك أويل الفرصة لإثارة إمكانية منح الولايات المتحدة امتيازات نفطية، وقد طرحت ذلك في اجتماعي مع الدبلوماسيين العراقيين عصر يوم الحادي والعشرين من شهر ديسمبر عام 2002م، ومن المهم توضيح أنَّني طلبت تحويل عقد لوك أويل إلى الشركات الأمريكية. كانت هذه فكرتي، ولم يقترحها راني عليَّ، أما بالنسبة إلى الدبلوماسيين العراقيين فقد تلقَّفوا اقتراحي فورًا. وفي الثامن من شهر يناير عام 2003م قدَّمت التماسًا أخيرًا إلى ابن عمي العزيز آندرو كارد [247].

وبعد تذكيره باتصالاتي الخاصة مع الدبلوماسيين العراقيين، عرضت عليه ضمان الحصول على عقد لوك أويل لصالح الولايات المتحدة، مؤكِّدًا أنَّها ستنال حق استثمار حقل غرب القرنة، أما إذا لم ترغب الولايات المتحدة في ذلك، فقد تمنيت أن تعيد بغداد حقوق التعاقد إلى روسيا.

ومع ذلك، فقد كان هدف رسالتي أكبر من عقد لوك أويل؛ إذ أوضحت أنَّني سأعمل عن طريق اتصالات القناة الخلفية على جني مكاسب أكثر مما طلبته الولايات المتحدة من بغداد؛ أملًا في إقناع إدارة بوش بقبول حل غير عسكري [248].

لقد اشتملت رسالتي في الثامن من ديسمبر عام 2003م على تقييم لأخطار غزو العراق واحتلاله [249]، وجاء فيها: «ابن عمي العزيز، إنَّ هذه الحرب على العراق ستُسبِّب لنا ضررًا كبيرًا، وسواء حدثت في غضون ستة أسابيع أو ستة أشهر فإنَّ التأخير لا يهم، إنَّ العراقيين يكرهون الأمريكيين بصرف النظر عن رأيهم في صدام حسين. عندما كنت في بغداد في مارس الماضي، أقسم لي بعض أئمة المساجد أن الشعب سيُمزِّق الجنود الأمريكيين ويسحلهم في الشوارع، وأنَّ النساء العراقيات سيشاركن في المقاومة».

وفي اللحظة التي سيبدأ فيها القصف الأمريكي، فلن تظل للعراقيين المنفيين أي مصداقية، وسيكرههم العراقيون لأنَّهم مخلب قط للغزو الأمريكي، ولن تستمر حلاوة النصر الأمريكي طويلًا.

قبل كل شيء، عليكم أن تدركوا أنَّكم إذا أصررتم على المُضي قُدمًا في هذا الغزو، فإنَّ أسامة بن لادن سوف ينتصر، ويخرج من عزلته، وسيستغل قانون الحرب لعزل الشارع العربي عن الحكومات المعتدلة في الدول الإسلامية التي وقفت في وجه المد الإرهابي. إنَّ شعار السُّلْطة للشعب، الذي نسميه الديمقراطية، سيُفضي إلى بروز المتشددين؛ ما يُمثِّل كارثة حقيقية قبل الانتخابات الرئاسية اللاحقة؛ لذلك دعوني أساعدكم، أرجوكم».

تحذير الوزير باول قبل خطابه في الأمم المتحدة

لم يكن آندرو كارد المسؤول الوحيد في البيت الأبيض الذي اتصلت به في شهر يناير عام 2003م لشرح فرص السلام.

وكان من قبيل المصادفة أنَّ وزير الخارجية كولين باول كان يسكن بجوار مسؤولي في وكالة الاستخبارات الأمريكية الدكتور ريتشارد فيوز في ماكلين بولاية فرجينيا [250].

وقد قيل لي منذ سنوات بأنَّ الجنود يحبِّذون السلام أكثر من الناس العاديين؛ لأنَّهم يعرفون الكلفة الحقيقية للحرب، ويدركون جيدًا ما يعنيه إرسال الرجال إلى القتال والموت؛ إنَّهم يعرفون تضحيات عائلات الجنود، وثمن الدمار الذي تُحدِثه أسلحتهم، وكما قال الجنرال ويسلي كلارك: «أنت لا تذهب إلى الحرب إلا إذا انعدم أي خيار آخر» [251].

لذلك، يجب أن تكون الحرب هي الملجأ الأخير حين تفشل الخيارات الأخرى كلها.

وبهذا الفهم، فقد بنينا آمالًا كبيرةً (في حركة مناهضة) على الوزير باول. كان يبدو ظاهريًّا أنَّ لدى باول (الجنرال المتقاعد، ورئيس هيئة الأركان المشتركة) بعض الشكوك بخصوص ضرورة الحرب ونتائجها.

لذلك، تمنينا أن تؤدي الحكمة التي اكتسبها من خبرته العسكرية الاستثنائية إلى إقناع الموظفين المدنيين في البنتاغون بالتريث، وإعطاء فرصة لجهود السلام.

ولأنَّني كنت قلقةً من احتمال أنَّ الوزير باول ربما لم يكن مُطَّلعًا بصورة كاملة على خيارات السلام قبل الحرب؛ فقد قررت الاتصال به في بيته يوم الثامن من شهر ديسمبر عام 2003م،

وهو اليوم الذي سلَّمت فيه آندرو كارد رسالتي. اشتمل الملف الذي قدَّمته إلى باول على عدد من تقاريري السابقة إلى آندرو كارد، بشأن التقدم الحاصل في مباحثات استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، بما في ذلك رد فعل العراق تجاه هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ومشروع السلام الشامل [252].

أبلغت الوزير باول أنَّ مشروع السلام لا يزال قابلًا للتطبيق. وفي السابع والعشرين من شهر يناير عام 2003م، عدت مرَّةً أخرى، قبل أيام قليلة فقط من خطاب باول السيِّئ أمام الأمم المتحدة في الخامس من شهر فبراير عام 2003م. في هذه المرَّة، شرحت له بتفصيل أكثر كيف أنَّ العراق كان متحمسًا لاستئناف عمليات التفتيش في أثناء المباحثات الأولية من نوفمبر 2000م إلى مارس 2002م؛ ما يشير إلى أنَّ من غير المحتمل أنَّ العراق يخفي أسلحة دمار شامل [253]. كانت هذه الرسالة واضحةً، ولا لبس فيها.

في السابع والعشرين من شهر يناير عام 2003م قلت للوزير باول ما يأتي: «إذا كنتم تعنون ما تقولون فعلًا فإنَّ أمامكم مشروع السلام هذا الذي يسمح للرئيس بوش بإعلان نصر أخلاقي لقيادته، وعن طريق الموقف القوي والجيش المستعد في منطقة الخليج، يستطيع البيت الأبيض تحقيق النصر من دون الذهاب إلى الحرب.

وما سأقوله لاحقًا سيكون أكثر خطورةً، ولكنَّني ملزمة لأقوله لكم: نظرًا إلى أنَّ العراق حاول لسنتين عقد مباحثات سرية مع الولايات المتحدة، ووعد باستئناف عمليات التفتيش فورًا؛ فيوجد احتمال كبير بعدم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل؛ لذلك لا تستمعوا إلى ما يقوله المعارضون العراقيون لكم؛ إنَّهم كاذبون معروفون، وهم تواقون جدًّا لتوريط الولايات المتحدة من أجل حمايتهم، لا يمكنكم أن تعودوا إلى الوطن للاحتفال بعد حملة القصف الشريرة.

«لقد أكد العراق منذ أكثر من سنة – قبل دخول كوفي أنان على الخط- أنَّه سيغتنم أي فرصة ليُثبِت للعالم أنَّه لا يملك أي أسلحة من تلك التي نبحث عنها، لقد كان العراق جاهزًا في أي لحظة لاستئناف عملية التفتيش، وهذا يجعلني أُؤمن بأن ليس لديهم أي شيء ليخفوه، وقد أصروا بكل بساطة على القول إنَّ الخطة لن تكون ذات معنى أو جدوى في حل التوترات في غياب الدعم الأمريكي لها، وقد أثبتت الأحداث الحالية أنَّهم محقون في ذلك.

لا تخدع نفسك أيها الوزير بالقول إنَّ الحرب ستكون غير مكلفة، وإذا كنت تعتقد ذلك حقًّا فهذه غلطة قاتلة؛ لأنَّ خوض معارك شوارع بحثًا عن صدام حسين يحمل أخطارًا عدَّةً للجنود الأمريكيين. ومهما كان رأي العراقيين في صدام حسين فإنَّ الناس العاديين يكرهون الولايات المتحدة بسبب العقوبات والقصف، وسوف يَعُدون مَن يساعدكم خائنًا، وفي مثل هذه الظروف فإنَّ الوحشية المطلوبة لكسب هذه الحرب ستستفز العالم العربي بأسره، ستؤدي الحرب إلى مرحلة احتلال كارثية؛ فالعراقيون حاربوا كل احتلال من قبلُ، وسيهاجمون قواتنا ما أمكنهم ذلك.

أما خارج العراق فسوف يهاجم الإسلاميون قياداتهم الموالية للغرب؛ لفشلها في حماية الشعب العراقي، وسوف يستثمرون هذا الفشل للحصول على تنازلات من حكوماتهم. إنَّ ايران وأسامة، وليس الولايات المتحدة، سيكونان أكبر المنتصرين في هذه الحرب، وسوف يقف الشارع العربي إلى جانبهما.

أرجوك أن تمنحني فرصةً لمساعدتك، لا يزال بإمكانكم، معالي الوزير، أن تُحقِّقوا نصرًا عظيمًا، والحفاظ على قوة أمريكا الأخلاقية أمام العالم، يمكنكم تحقيق أهداف إدارة بوش من دون إشعال حرب الثارات الإرهابية، والمقاطعة العالمية، أو المخاطرة بتفكك التحالفات السياسية في الحرب على الإرهاب، أو التسبب في عجز مالي كبير من شأنه أن يطيل مرحلة الكساد، ويثير الرعب في أسواق المال، وبين أوساط الطبقة الوسطى، أو إثارة حرب دينية، وهذا ما سيحدث». حسنًا، يا هيئة المحلفين، ما رأيكم؟. هل هذه كلمات عميل أجنبي استفزازي؟ هل يرقى تحليلي هذا إلى مرتبة الخيانة؟

أعتقد أنَّني قدَّمت للوزير باول حجة عقلانية تستحق الدراسة، ونظرًا إلى عملي في الوساطة السرية مدَّةً طويلةً؛ فقد كانت لديَّ معلومات مباشرة عن العراق يمكن الإفادة منها في اتخاذ القرار، لقد كان تصريحي صحيحًا لضمان حصوله على المعلومات؛ فأي قائد عسكري مؤتمن على سلامة مئات الآلاف من الجنود الأمريكيين بحاجة إلى هذا النوع من المعلومات لتحديد خياراته إلى أقصى حدٍّ ممكن. لقد كان بإمكان الولايات المتحدة أن تطلب أي شيء من العراق، وتحصل عليه من دون الدخول في معارك حربية، كان يمكنها إعلان النصر بعيدًا عن

مآسي الحرب والاحتلال، وفرض نوع من الاستسلام غير المشروط من دون التضحية بالجنود الأمريكيين، أو تدمير حياة المدنيين العراقيين.

لذلك، أعتقد أنَّ تصرفي كان مشروعًا ما دمت قد راعيت في لغتي الاحترام المطلوب لشخص في مكانة الوزير باول، وهذا بالتأكيد ما حاولت فعله.

يشار إلى أنَّ لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ كانت قد أشادت عام 2007م بالجودة المتميزة للتقارير الاستخباراتية في شهر يناير عام 2003م، ووصفتها بالنقاط القليلة المضيئة في جمع المعلومات في مرحلة ما قبل الحرب [254]، وأشارت اللجنة إلى التحذيرات المحددة الواردة في رسائلي إلى آندرو كارد وكولين باول، وقال السيناتور جون وارنر إنَّها مخيفة، واستشرافية.

أما فيما يتعلق بقدرة الوزير باول على تحديد هويتي فقد كان ضابط الاستخبارات المسؤول عني الدكتور فيوز يسكن بجوار الوزير باول، وهو شخصية معروفة في أوساط الاستخبارات، وكان يمكن معرفة علاقتي بالدكتور فيوز بسهولة بوساطة عملية بحث على (غوغل)، حيث ستَظهر علاقتنا في قضية لوكيربي، وقد عرفت عنوان بيت الوزير باول من زياراتي لبيت جاره الدكتور فيوز، وهذا ليس علم صواريخ.

إنَّ ذلك كله جعلني لا أفهم لماذا سلَّم الوزير باول مكتب التحقيقات الفيدرالي نسخًا من رسائلي المُوجَّهة إلى آندرو كارد، وهو الشيء الذي نسي أن يذكره في مقابلته مع باربرا وولترز عام 2005م [255].

في تلك المقابلة الاستثنائية الخاصة انتقد الوزير باول موظفي المستوى الأوسط في وكالة الاستخبارات الأمريكية، واستثنى الموظفين الكبار؛ لأنَّهم لم يُحذِّروه في أواخر عام 2003م، قبل خطابه المشؤوم أمام الأمم المتحدة، من أنَّ الادعاءات عن قدرة العراق التسليحية لم تكن صحيحةً أو موثَّقةً. اشتكى نائبه ريتشارد آرميتاج أيضًا من أنَّه لم يوجد شخص يتحلى بالرؤية أو الشجاعة ليُحذِّر الوزير باول من المعلومات غير الدقيقة التي كانت أساس خطابه في الأمم المتحدة، لم يوجد أي شخص سواي، وقد اعتقلوني بسبب ذلك.

لقد صدمت عندما سمعت شكوى كولين باول إلى باربرا وولترز، لقد كانت شكواه كذبةً مؤلمةً، وهذا ما جعلني أسأل إذا كان باول قد أخلَّ بيمين الخدمة العسكرية لحماية أرواح

الجنود الأمريكيين عندما أطلق ذلك التصريح الكاذب، وأعتقد أنَّه يتعيَّن تقديمه إلى محاكمة عسكرية للإجابة عن هذا السؤال. في ذلك الوقت الذي بُثَّت فيه المقابلة كنت أسيره في سجن قاعدة سلاح الجو في كارسويل، ولم يكن باستطاعتي أن أقول شيئًا في حين كان الجنرال الطيب يدافع عن سمعته الملطَّخة بالدم والأوساخ.

لكنَّني عندما بعثت إليه بنسخ من رسائلي إلى آندرو كارد كنت أجهل قتامة مستقبلي، لذلك نقلت حملتي المناهضة للحرب إلى الكونغرس والأمم المتحدة في نيويورك، ودافعت عنها بالحماس المعتاد: (سوريا وماليزيا هما أفضل أمل للعالم في السلام).

لم تمنعني عودة راني إسماعيل هادي علي والسفير الماليزي حاسمي آغام إلى كوالالمبور من مواصلة جهودي في نيويورك، وكنت في السنوات السابقة قد أنشأت علاقات واسعة في الأمم المتحدة، وساعدني راني إسماعيل على إعداد قائمة تتضمَّن أرقام الهواتف والفاكس في مكاتب السفراء المعتمدين لدى المنظمة الدولية [256]، وقد بذلت جهدي للاستفادة من علاقاتي ومصادري حين رأيت غيوم الحرب تتلبَّد في الأفق.

وبحلول شهر يناير كنت أمطر مكاتب الدبلوماسيين بوابلٍ من الالتماسات لدعم جهود السلام، وتُثبِت تسجيلات مكتب التحقيقات الفيدرالي أنَّني اتصلت بأعضاء مجلس الأمن والسفارات الرئيسة.

وفي شهري يناير وفبراير من عام 2003م طُرِحت فكرة على الأمم المتحدة لاختيار السفير آغام الذي يتمتع بخبرة دبلوماسية تمتد أكثر من (30) عامًا، لرئاسة فريق عمل يصوغ اللغة الفنية لجوانب العروض العراقية السابقة المقدمة للولايات المتحدة، وقلت حينها إنَّ مشروع السلام الحالي يعالج مختلف جوانب الصراع؛ ما يجعل الحرب على العراق غير ضرورية، ويمكن تجنبها [257].

ولكنَّنا كنا بحاجة إلى صياغة لغة فنية لتوثيق التزامات العراق، مثلما فعلنا في عمليات التفتيش عن الأسلحة.

وصادف أنَّ سوريا أصبحت عضوًا غير دائم في مجلس الأمن، فبعثت برسالة إلى السفير ميخائيل وهبة في الثالث من شهر فبراير عام 2003م، جاء فيها [258]: «تتوافر فرص أكثر

أمام الدبلوماسية حتى في الظرف الحالي، وأنا أحث سوريا والدول الأعضاء في مجلس الأمن، الراغبة في السلام، على دعم تشكيل فريق عمل يمكنه أن يذهب إلى بغداد، ويبني إطارَ عملٍ بديلًا للحرب، ثم يعرض نتائج مباحثاته في بغداد على الأمم المتحدة لمناقشتها، ويمكن لمشروع العمل هذا أن يوجد مسارًا موازيًا للتحضيرات للحرب، وسيكون هدفه تحديد التزامات الحكومة العراقية؛ بمراعاة الحقوق الاجتماعية والسياسية التي تراجعت بسبب انشغاله بتخفيف أثر العقوبات الطاحنة. وبهذا التفاهم، تكون الأمم المتحدة في وضع أفضل للحكم إن كانت الحرب ضروريةً بأي حال من الأحوال.

وزَّعت هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة، واقترحت أيضًا تكليف فريق العمل بتطبيق مجموعة الإصلاحات الديمقراطية التي عرضها مسؤولون عراقيون كبار قبل عام، وقد اشتمل الاقتراح العراقي على بعض الأفكار الإبداعية، مثل إسكان العراقيين المنفيين في مجمَّعات السفارات الموسَّعة، وإعطائهم الحق في إنشاء أحزاب سياسية، ومقار حزبية، وصحف معارضة، والترشح للانتخابات.

كان يمكن لأي جزء من مشروع العمل هذا أن يُحقِّق إنجازًا عظيمًا، خاصةً أنَّه يمكن ضمانه، وقد تحقق الجزء الأصعب بعد قبول العراق لهذه المطالب، ولم يبقَ سوى صياغة اللغة الفنية للبدء بتنفيذ المكونات المختلفة، وهذا ما يستطيع فريق العمل القيام به.

أود الإشارة هنا إلى أنَّ السفير آغام كان قد صرَّح قبل أشهر أنَّه قد ينهي تقاعده – عند الضرورة– لقيادة محادثات سلام شاملة مع العراق، لقد كان ملتزمًا بهذا المشروع، وقادرًا على تنفيذه.

وفي اجتماع حركة عدم الانحياز الذي عُقد في كوالالمبور في شهر فبراير عام 2003م، ناقش هذا الاحتمال السفير آغام وصديقي القديم الدكتور سعيد حسن الذي أصبح نائبًا لوزير الخارجية، لكنَّ السفر إلى بغداد في ذلك الوقت كان مستبعدًا بسبب الهمسات العالية عن اقتراب وقوع الحرب [259]، ومع ذلك، فقد كان ممكنًا عقد المحادثات في جنيف أو باريس.

لم يكن الوضع ميئوسًا منه، ولم تكن الحرب قدرًا، وتوافرت خيارات عملية، ولكنَّنا كنا بحاجة فقط إلى مَن يملك الشجاعة للسعي وراء السلام. أود الاعتراف هنا بإسهامات ماليزيا

المميزة – من خلف الستار– في جهود مكافحة الإرهاب، وهي إسهامات تستحق الثناء من المجتمع الدولي.

وقد تَبيَّن لاحقًا أنَّ ماليزيا لم تكن الدولة الوحيدة بعيدة النظر على المسرح الدولي، بل كانت سوريا من بين هذه الدول أيضًا [260].

تجدر الإشارة إلى أنَّ الدبلوماسي الماليزي راني إسماعيل هادي علي هو الذي عرَّفني إلى السفير وهبة في مطعم لبناني معروف يرتاده دبلوماسيو الأمم المتحدة، وقد لاحظني في مناسبات أخرى بصحبة دبلوماسيين ليبيين وعراقيين، وهذا ما لفت انتباهه؛ لأنَّ أي اتصال غربي بهذين البلدين لم يكن أمرًا عاديًّا في تلك السنوات، يضاف إلى ذلك أنَّ الدبلوماسيين السوريين ربما كانوا على اطلاع بدوري في محاكمة لوكيربي، وهذا كله يُفسِّر كيف عرف السفير وهبة هويتي عندما اتصلت به.

السفير وهبي: السفير يتكلم.

ليندار (ضاحكة): لم أتوقع أن ترد على الهاتف شخصيًّا.

السفير: فعلًا!

ليندار (تضحك): آه، اسمي سوزان ليندار.

السفير: نعم.

ليندار: وقد أرسلت إليك شيئًا عن طريق الفاكس أمسِ.

السفير: نعم.

ليندار: إنَّه يتعلق بالقضية العراقية، هذا مشروع عمل للسلام.

السفير: صحيح.

ليندار: لقد شاركت فيه، وأنا أعيش في واشنطن.

السفير: نعم.

ليندار: لقد كنت أعمل عن طريق قناة خلفية... .

السفير: حقًّا.

ليندار: بين العراق والبيت الأبيض.

السفير: نعم، أعرف ذلك.

ليندار: حسنًا، هذا جيد، لقد أرسلته عن طريق القسم القنصلي.

السفير: هل طلبت تحديد موعد؟

ليندار: سأكون في نيويورك، حيث سأعقد اجتماعات مع عدد من السفراء.

السفير: هل تحبين أن تأتي هذا المساء؟

ليندار: أنا في واشنطن.

السفير: حسنًا، ظننت أنَّك هنا.

ليندار: أفهم أنَّك مشغول جدًّا، ولكنَّني أحب أن أتحدث إليك بخصوص هذا، دعني أضع الأمر هكذا. أعرف أنَّ أشغالك كثيرة. ولكن، أرجوك أن تطَّلع على ما أرسلته إليك؛ إنَّه مهم جدًّا.

السفير: حسنًا، سأطلبه.

ليندار: أشكرك كثيرًا.

السفير: سأطلبه، ثم أقرأه.

لقد أظهر السفير وهبة كياسةً واحترامًا تجاه امرأة عادية من خارج بلاده، وإذا كانت خبرتي قد علمتني شيئًا فهو أنَّ الحكومة المستعدة لبحث أفكار يطرحها الناس العاديون، والاستماع إليهم، هي حكومة تفعل الصواب. وقد يقول شخص ما إنَّ الاستماع إلى الناس العاديين يرسي الأساس للديمقراطية الحقيقية؛ لذلك أجد من الصعب مقارنة تعامل سوريا مع الوضع برد فعل كولين باول تجاه المعلومات نفسها.

وفي الحقيقة، فإنَّ السفير وهبة فعل أكثر من مجرد الاستماع إليَّ، وقراءة اقتراحي؛ فقد تحقق الدبلوماسيون في سفارته من صحة مشروع العمل هذا مع الدبلوماسيين العراقيين، ومن مصداقية المصدر. بعد ذلك، تابعت سوريا الموضوع، واتخذت إجراءات عدَّة لدفعه إلى الأمام.

obeikan.com

المجد لك يا دمشق

بعد أسابيع عدَّة من تنصيب باراك أوباما رئيسًا في شهر فبراير عام 2009م، واجهت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بواشنطن؛ للاحتجاج على الإساءة التي تعرَّضت لها، وحملة التضليل التي شوَّهت سمعة جامعي المعلومات الاستخباراتية قبل الحرب، بالرغم من وجود مشروع السلام المطروح الجاهز للتنفيذ.

في مرحلةٍ ما من النقاش اعترفت وكالة الاستخبارات الأمريكية أنَّ سوريا تقدمت لها باقتراح مماثل في بداية عام 2003م، قبل ساعة من بدء الغزو [261].

وكما يقول جوزيف فرح، صاحب نشرة (Bulletin G2) المعنية بقضايا الاستخبارات؛ فإنَّ مصادر وكالة الاستخبارات الأمريكية أكدت أنَّ السفير وهبة وكبار الدبلوماسيين السوريين اتصلوا بالولايات المتحدة سرًّا، وربما عن طريق طرف ثالث، في محاولة لفتح قناة خلفية مع وزير الدفاع، من أجل تنفيذ مشروع السلام الشامل الذي قبله العراق بحماس [262].

ووفقًا لتقرير النشرة، فقد عرض العراق على وزارة الدفاع خطة غير مشروطة من ستة بنود، هي:

- الدعم الكامل لعملية السلام العربية الإسرائيلية التي ترعاها أمريكا.
- دعم المصالح الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة.
- إعطاء الولايات المتحدة أولوية في النفط العراقي.
- إجراء انتخابات في غضون سنتين برعاية أمريكية.
- نزع سلاح العراق؛ على أن تشارك أمريكا مباشرةً في هذه العملية، ويمكن للولايات المتحدة إرسال خمسة آلاف جندي إلى العراق للبحث عن أسلحة الدمار الشامل.
- المشاركة الكاملة في الحرب على الإرهاب، بما في ذلك تسليم عبد الرحمن ياسين المتهم بالمشاركة في تفجير مركز التجارة العالمي (لا يزال ياسين طليقًا حتى اليوم).

وقالت وكالة الاستخبارات الأمريكية إنَّ هذه الخطة وصلت متأخرة، في حين ذكرت النشرة أنَّ القادة الجمهوريين ضحكوا في وجه السوريين قائلين: نراكم في بغداد، فلماذا يحلون المشكلة إذا كانوا قادرين على خوض الحرب؟ وفي الحالات كلها، فقد تصرفوا مثل البلهاء.

ومع ذلك، فإنَّ سوريا- شأنها في ذلك شأن ماليزيا- تستحق الثناء والشكر العميقين من المجتمع الدولي، لسبب بسيط هو أنَّ قيادتها كانت شجاعةً بما فيه الكفاية لتأييد عملية السلام حتى النهاية.

لقد تحلى الدبلوماسيون في البلدينِ بالحكمة والشجاعة؛ إدراكًا منهم العواقب الوخيمة لهذه الحرب الغبية؛ فبدلًا من الشعور بالعجز، أو التخلي عن حمل المسؤولية لحل الأزمة، استغل قادتهما عضوية سوريا في مجلس الأمن من أجل دعم الحوار، وعرضوا العمل وسطاء في النزاع.

إنَّ أي شخص يتابع اتجاهات المشهد المعقدة في الشرق الأوسط لا يملك سوى الإعجاب بالروح السورية النشطة؛ فقد رأى الدبلوماسيون السوريون أنَّه توجد أرضية مشتركة، فقدَّموا مصلحة المجتمع الدولي على أي خلاف مع العراق.

واللافت للنظر أنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية عندما اعترفت ببنود الاقتراح السوري، فإنَّها أيضًا اعترفت باقتراحي؛ لأنَّ الاقتراحين متشابهان بما نسبته (100%) تقريبًا، وتُثبِت تسجيلات مكتب التحقيقات الفيدرالي أنَّني أطلعت السفارة السورية على اقتراحي في بداية شهر فبراير عام 2003م [263].

يشير هذا كله إلى الأهمية الكبيرة لمشروع السلام نفسه، ونجاحي في العمل وسيطًا سريًّا.

ولسوء الطالع، فإنَّ حل المشكلات لم يكن هو مسعى الجمهوريين المساندين للحرب؛ لأنَّ ذلك لم يكن لصالح شركات النفط العملاقة، أو تجار الحروب، وهم المستفيدون الوحيدون من هذه الحرب المدمرة، لكنَّ السلام كان في متناول اليد دائمًا.

أعتقد أنَّ من المهم جدًّا أن يعرف العالم ذلك، فبالرغم من أنَّ هذا النزاع بدا طاغيًا، وغير قابل للحل فإنَّه كان ممكنًا تحقيق نتائج عن طريق الدبلوماسية والحوار، حتى في الأيام الأخيرة.

لقد كان من شأن اتفاق السلام مع العراق أن يحقق الشروط جميعها التي طلبتها الولايات المتحدة وبريطانيا لتبرير الحرب، كان يمكن أن يكون سلامًا زاهرًا تحصل فيه الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا على عقود النفط وإعادة الإعمار، ويتحقق نزع السلاح، والتعاون في جهود مكافحة الإرهاب، وحتى الإصلاحات الديمقراطية، كان يمكن إعلان النصر من دون إطلاق صاروخ، أو قتل طفل عراقي واحد.

إنَّ كل تضحية بُذلت لدعم هذه الحرب بدَّدت مواردنا المالية، ومواهب أجيالنا المقبلة، ويجب ألَّا تتكرَّر مرَّةً أخرى.

أما بالنسبة إليَّ فقد كانت خيبةَ أملٍ مريرةً، ومع ذلك يجب أن نستمد من هذه الخبرة الأمل بأن لا نسلك هذا المسلك مرَّةً أخرى مستقبلًا.

إنَّ حلَّ الصراعات هو دائمًا مسألة ترتبط بالقيادة والشجاعة والرؤية؛ فمهما بدت الحالة يائسة فإنَّه يوجد دائمًا مسار يؤدي إلى حل النزاع، قد تبدو الحالة صعبة، ولكن الحل يظل ممكنًا.

إنَّ ذلك كله يعتمد على الحوار والحوار ومزيد من الحوار، وعندما تبدأ البحث عن الحلفاء فإنَّك ستجدهم في أكثر الأمكنة غرابةً.

لسوريا وماليزيا أقول شكرًا.